



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ  
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ التَّاسِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ

12 مَهِر 1436 هـ الْمَوَافِقُ 06 نَوْنِبَر 2014 م

وَجِهَ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ نَصْرَهُ اللهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ 06 نَوْنِبَر 2014، خُصَّابًا سَامِيًا  
إِلَى الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ 39 لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ:

" الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزِ،

فَلَمَّا عَرَفْنَا الْيَوْمَ، بِبَالِغِ الْإِعْتِرَازِ، الذِّكْرَ التَّاسِعَةَ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ. وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَا  
عَرَفْتَهُ أَقَالِيمُنَا الْجَنُوبِيَّةُ مِنْ تَصَوُّرٍ وَمَا كُصِّعَ مَسَارُهَا مِنْ شَوَائِبٍ، وَمَا تَوَاجَهَتْ مِنْ تَعْدِيَّاتٍ إِخْلِيَّةٍ  
وَخَارِجِيَّةٍ.

لَقَدْ عَرَفْنَا هَذِهِ الْمَنَاطِقَ الْعَزِيزَةَ عَلَيْنَا، مِنْكَ اسْتِرْجَاعُهَا، الْعَدِيدُ مِنَ الْمُنْجِرَاتِ فِي مُخْتَلَفِ الْجِبَالَاتِ. غَيْرَ  
أَنَّ الْأَوْرَاقَ الَّتِي سَنَقُومُ عَلَيْهَا، إِنْ شَاءَ اللهُ، خِلَالَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، تَعْتَبِرُ حَاسِمَةً، لِمُسْتَقْبَلِ الْمُنْصَقَةِ. وَيَتَعَلَّقُ  
الْأَمْرُ بِتَفْعِيلِ الْجَهْوِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّمُودَجِ التَّنْمُورِيِّ لِأَقَالِيمِ الْجَنُوبِيَّةِ.

فَالْجَهْوِيَّةُ الَّتِي تَتَصَلَعُ إِلَيْهَا، لَيْسَتْ بِمَرْدٍ نَصُورٍ قَانُونِيَّةٍ، وَقَبُولِ اخْتِصَاصَاتٍ وَمَوَارِدٍ، مَا لِيَّةٍ وَبَشَرِيَّةٍ، مِنْ  
الْمَرْكَزِ إِلَى الْجِهَاتِ، وَإِنَّمَا نَرِيدُهَا أَنْ تَقُومَ عَلَى الْغَيْبَةِ الْوَكْنِيَّةِ الصَّالِحَةِ، عَلَى الْوَحْدَةِ التَّرَابِيَّةِ لِبِلَادِنَا.



إننا نريد مناخاً ووجهات متضامنة ومتكاملة، نغور على بعضها البعض. فالمغاربة تلاقح حضاري أصيل، بين جميع مكونات الهوية المغربية. وهم عندنا سواسية. لا فرق بين القبلي والريفى والصحراوي والسوسى...

ومن هذا المنطلق فإن البحث الأكاديمي في مكونات هويتنا، مفيد لترسيخ الوحدة الوطنية. أما النقاش الذي يقوم على التعصب، ويميل لزرع التفرقة، فلا يسمن ولا يغني من جوع. ومن يدعى أنه لا ينتمى لهذا المزيح، فهو منصف ومن يحاول إثبات عكس ذلك قد يفقد صوابه.

ومن هنا، فالهوية التي نريدها، هي استثمار لهذا الغنى، والتنوع البشري والصيغى، وترسيخ لهذا التمازج والتضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد، وبين جميع مناطقه. فالمغرب الموحد للوجهات لا يعنى أبداً، التعصب القبلي، ولن يكون عاملاً للتفرقة والانفصال. لأنه أمر ممنوع، سواء في الدستور القديم أو الجديد للمملكة.

شعبي العزيز،

لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواطن المغربي بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزير ارتباطه بوطنه.

وإننا لنستحضر بكل تقدير، جميع الذين قدموا حياتهم في سبيل الدفاع عن الصحراء. فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء.

وهناك أراذل قتلوا أبناء الحياة وحدهم، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء. وهناك شباب فقدوا حريتهم، وعاشوا أسرى لسنوات طويلة، في سبيل الصحراء.

فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم. الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق : الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلا أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإضافة إلى التضحية بأرواحهم فقد قدم جميع المغاربة أشكالاً أخرى من التضحيات، المادية والمعنوية، من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقاسموا خيراتها مع إخوانهم في الجنوب.



فالكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء، قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها. أقدم بعض المعصيات: فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخيل المنصقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إظهار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد.

كما أن مؤشرات التنمية البشرية بالمنصقة، سنة 1975، كانت أقل بـ6 بالمائة من جهات شمال المغرب، وبـ51 بالمائة مقارنة بإسبانيا. أما اليوم، فهذه المؤشرات بالأقاليم الجنوبية، تفوق بكثير المعدل الوطني لباقي جهات المملكة. لهذا أقول، وبكل مسؤولية، كفى من الترويج المغلوک لاستغلال المغرب لثروات المنصقة.

فمن المعروف أن ما تنتجه الصحراء، لا يكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية لسكانها. وأقولها بكل صراحة: المغاربة قملوا تكاليف تنمية الأقاليم الجنوبية. لقد أعصوا من جيوبهم، ومن رزق أولادهم ومن أرواحهم، ليعيش إخوانهم في الجنوب، في ظل الكرامة الإنسانية. كما أن الكل يعرف أن المغرب حريم على استغلاله سكان المنصقة من ثرواتها، في ظل تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.

صحيح أن نمع التكبير بالصحراء، عرف بعض الاختلالات، جعلتها، مع توالي السنوات، بحالا لاقتصاما الربيع واللامتيازات العنانية. وهو ما أدى إلى حالة من الاستياء لدى البعض، وتزايد الشعور بالغبن والإقصاء، لدى فئات من المواطنين.

إننا نعرف جيدا أن هناك من يندم الوطن، بكل غيرة وصدق. كما أن هناك من يريد وضع الوطن في خدمة مصالحه. هؤلاء الذين جعلوا من الابتزاز مذهبا رائدا، ومن الربيع واللامتيازات حقا ثابتا، ومن المتاجرة بالقضية الوكنية، مكنية لتحقيق مصالح ذاتية. كما نعرف أن هناك من يضعون رجلا مع الوطن، إذا استفادوا من خيراته، ورجلا مع أعدائه إذا لم يستفيدوا.

وهنا أقول: كفى من سياسة الربيع واللامتيازات. وكفى من الاستنزاق بالوطن.

غير أنه لا يجب تضخيم الأمر. فهؤلاء الانتهازيون قلة، ليس لهم أي مكان بين المغاربة. ولن يؤثروا علواً. نشبت الصحراويين بوكنهم، لذا، وإنصافا لكل أبناء الصحراء، وللأغلبية الصامتة التي تؤمن بوحدة الوطن، دعونا لإعلاء النصر جديرا في نمع الكرامة بأقاليمنا الجنوبية.



وفي هذا الإصرار، يندرج قرارنا بتفعيل الهوية المتقدمة، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية. غايتنا إجراء قضيعة مع نمط التكبير السابق، وتمكين أبناء المنصقة من المشاركة في تكبير شؤونهم المحلية، في ظل الشفافية والمسؤولية، وتكافؤ الفرص.

ولهذا الغاية ندعو لفتح حوار وصني صريح، ومناقشة مختلف الأفكار والتصورات، بكل مسؤولية والتزام، من أجل بلورة إجابات واضحة، لكل القضايا والانشغالات، التي تهم ساكنة المنصقة، وعلما في إصرار الوحدة الوطنية والترايبية للبلاد. كما ندعو القطاع الخاص، للانخراط أكثر في تنمية الأقاليم الجنوبية.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بتوفير شروط العيش الكريم لمواطنينا، لا يعامله إلا حرصنا على ضمان الأمن العام، وسلامة المواطنين، في إصرار دولة الحق والقانون.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض كل الممارسات، التي تستهدف المس بأمنه واستقراره. وسيتصدى لها بكل حزم ومسؤولية، في إصرار القانون، وقتت سلكة القضاء.

فمتى كان تهريب المواطنين، وتضريب ممتلكاتهم التي اكتسبوها بجهدهم وعرق جبينهم، حقا من حقوق الإنسان؟

ومتى كان الإخلال بالأمن العام، وتكبير الممتلكات العمومية، يدخل في إصرار ممارسة الحقوق والحريات؟

لقد سبق لنا في خطاب المسيرة سنة 2009، أن عبرنا عن رفضنا القاطع لهذه الممارسات، ونبهنا إلى أن «أر شخرا إما أن يكون وحنيا أو خائنا. فليس هناك مرتبة وسوي بين الوحنية والخيانة».

كما أنه ليس هناك درجات في الوحنية، ولا في الخيانة. فإما أن يكون الشخرا وحنيا، وإما أن يكون خائنا.

صحيح أن الوحن غفور رحيم، وسيظل كذلك. ولكن مرة واحدة، لمن تاب ورجع إلى الصواب. أما من يتماهى في خيانة الوحن، فإن جميع القوانين الوحنية والدولية، تعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى!



إننا نعرف أن الإنسان يمكن أن ينحصر، ولكن النجاة لا تغتفر. والمغرب لن يكون أبدا، مصنعا «لشهداء النجاة». أما الشهداء الحقيقيون، هم الذين وهبوا أرواحهم في سبيل حرية واستقلال الوطن، والذين استشهدوا دفاعا عن سيادته ووحدته.

لهذا أقول: كفر من المزايدات على المغرب. وكفر من استغلال فضاء الحقوق والحريات، التي يوفرها الوطن، للتأمر عليه.

إن المغرب يتوفر على آلياته ومؤسسته الخاصة، المشهورة لها أوليا بالالتزام والمصداقية، لمعالجة كل القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

والمغرب هو البلد الوحيد بالمنطقة، الذي يتعاون مع الآليات الخاصة للمجلس الأممي لحقوق الإنسان.

كما أنه مستعد للانفتاح أكثر على مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية، التي تعتمد عليها والموضوعية، في التعامل مع قضاياها.

والمغرب يرفض سياسة تبخيس مبادئه، وتضخيم الأحداث التي تقع بالأقاليم الجنوبية، مقابل الصمت والتواهي، تجاه ما يقع في تندوف، وفي بلدان الجوار.

شعبي العزيز،

إن المغرب عندما فتح باب التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، فإن العالم لم يكن قصصا، ولن يكون أبدا حول سيادته ووحدته الترابية.

فقد سبق لي أن تفاوضت مع بعض المغاربة من تندوف، لما كنت وليا للعهد. وليس عندي في ذلك أي مشكل. لأنني كنت أفوض مواهبين مغاربة، ولأن الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق المغرب.

فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر، ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان. ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب، على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المسالمة.

غير أن اختيار المغرب للتعاون، مع جميع الأصراف، بصح وحرص نية، لا ينبغي فهمه على أنه ضعف، أو انحناء كدافع لصلب المزيد من التنازلات.

فمبادرة الحكم الذاتي هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي.



وبصفتي الضامن لاستقلال البلاد، ولوحدةها الترابية، فإن من واجبي تحييد المفاهيم والمسؤوليات، في التعامل مع الأمم المتحدة، والتعبير عن رفض المغرب للمغالطات والانزلاقات، التي تعرفها هذه القضية. وتأكيدا لموقف المغرب بهذا الشأن، أقول:

- لا محاولة تغيير هوية هذا النزاع الجهوي وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار. فالمغرب في صحرائه، لم يكن أبدا قوة محتلة، أو سلطة إدارية. بل يمارس صلاحياته السيادية على أرضه.

- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعلاء النصر، في مقام المينورسو أو توسيعها، بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان.

- لا محاولة التصرف الحقيقي في هذا النزاع، وتخليصه من مسؤولياته.

- لا محاولة التوازي بين دعوة عضو في الأمم المتحدة، وحركة انفصالية. ولا لإعلاء الشرعية بحالة انعدام القانون بتنفوف.

فسيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة، لأفكار إيديولوجية، وتوجهات نمكية لبعض الموضفين الكولبيين. وأي انزلاقات أو مغالطات، ستزهد عمل الأمم المتحدة في هذه القضية.

وبالمقابل، فالمغرب مستعد للتعاون مع كل الأطراف، للبحث عن حل يحترم سيادته، ويحفظ ماء وجه الجميع، ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتحقيق الاندماج المغربي.

وإننا نعبّر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، وللقرى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها البيت الأبيض، لمساهمتها الإيجابية، في مختلف المراحل لإيجاد حل لهذه القضية.

وإننا نتمنّى دعمهم للجهد الذي يبذلها المغرب، وللمسار التفاوضي على أساس مبادرة الحكم الذاتي، فإننا نطالب، اليوم، بموقف واضح من هذا النزاع.

ففي الوقت الذي يؤكدون أن المغرب نموذج للتصور الديمقراطي، وبذلك فاعل في ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وشريكا في محاربة الإرهاب؛ فإنهم في المقابل يتعاملون بنوع من الغموض، مع قضية وحدته الترابية.



فكون تحميل المسؤولية للجزائر، الصرف الرئيسي في هذا النزاع، لن يكون هناك حل. ويكون منظور مسؤول للواقع الأمني المتوتر بالمنطقة، لن يكون هناك استقرار.

غير أن هذا لا يعني الإساءة للجزائر، أو لقياداتها، أو شعبها، الذي نكن له كل التقدير والاحترام. فكلنا منا موزون، ومعناه واضح. وإنما نتحدث عن الواقع والحقيقة، التي يعرفها الجميع.

هذه الحقيقة التي كلما قلها المغاربة، يتم اتهام الحكومة والأحزاب والصحافة المغربية، بمهاجمة الجزائر.

وإذا كان المغرب ليس لديه لا بترو ولا غاز، بينما الصرف الآخر لديه ورقة خضراء، يعتقد أنها تفتح له الصريق ضد الحق والمشروعية، فإن لدينا مبادئنا، وعادلة قضيتنا. بل لدينا أكثر من ذلك: حب المغاربة وتشبثهم بوصنهم.

فمخضري من يعتقد أن تكبير قضية الصحراء، سيتم عبر تقارير تقنية مفكومة، أو توصيات غامضة، تقوم على محاولة التوفيق بين مصالح جميع الأطراف. ومنهري أيضا من يحاول مقارنة الصحراء بتيمور الشرقية أو بعض النزاعات الترابية بأوروبا الشرقية. لأن لكل قضية خصوصياتها. فارتباك سكان الصحراء بالمغرب، ليس وليد اليوم، بل تمتد جذوره في أعماق التاريخ.

شعبي العزيز،

إننا مؤمنون بعادلة قضيتنا، وبانتصار الحق والمشروعية، على نزوعات الانفصال. وإننا نتصلع، بكل أمل وتفاؤل، لجمع الشمل بين أبناء الصحراء، في وصنهم؛ واثقين من انضامهم في مسيرات جديدة، للنهوض بالتنمية، وتوفير العيش الكريم لكافة المواصنين، أينما كانوا. ولألا خير وفاء لروح مبدع المسيرة، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوصن الأبرار.

كما نوجه قبية تقدير لقواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ولقوات الأمن، على قينتها الدائم من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار، والدفاع عن حوزة الوصن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."